

## اليوم العالمي للخدمات العامة 23 يونيو 2013

### الحركة العالمية للعدالة الضريبية تكبر: النضال الجديد لانتهاء عدم المساواة!

بمناسبة الثالث والعشرين من شهر يونيو 2013، اليوم العالمي للخدمات العامة، يتوجه الاتحاد الدولي للخدمات العامة بالاتحاد مع اهم المنظمات النقابية العالمية والمنظمات الغير حكومية، الى قادة العالم ويطالبهم بالعمل على ارساء الضريبة العادلة في كل انحاء العالم.

وفي هذه المناسبة القت الامين العام للاتحاد الدولي للخدمات العامة، روزا بافانيللي كلمة قالت فيها: " نحن نفتخر باننا نناضل في الصفوف الامامية للحركة العالمية المتنامية بوتيرة سريعة مطالبين بالعدالة الضريبية والمحاسبة في الانفاق العام من اجل المصلحة العامة. اعادة توزيع الثروات التي يساهم العمال في خلقها ليس خياراً بل واجباً."

" تشير احصاءات المنظمة الاوروبية للتعاون والتنمية، ان قيمة الخدمات العامة تساوي 75% من الدخل المتاح لخمس سكان الكرة الارضية الاكثر فقراً. إن تأمين خدمات عامة ذات نوعية لا يعيد فقط توزيع الثروات، بل يفتح آفاقاً جديدة من اجل خدمات صحية وتعليمية افضل. عندما يسيطر 1% من سكان العالم على 39% من ثروات العالم (المتزايدة) يجب على الضرائب ان تتزايد ايضاً. وفقاً لمعلومات منظمة التعاون والتنمية، تخسر البلدان النامية ثلاث اضعاف ما تحصل عليه من مساعدات كل سنة من جراء الملاذات الضريبية."

أضافت بافانيللي "وإذا اردنا المزيد من الحجج، اضافة الى ما نلمسه في مجتمعاتنا، يمكننا مراقبة ما يحصل في البرازيل، حيث تم دعم سياسة النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات العامة، الامر الذي ادى الى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للملايين من الناس والى انخفاض بشكل ملحوظ في الفقر وعدم المساواة، وتحسين الظروف المعيشية. لهذا السبب يلتزم الاتحاد الدولي للخدمات العامة بشدة في الحملة من أجل اعتماد ضريبة على المعاملات المالية ويلعب دوراً هاماً في التحالف الأوسع نطاقاً من أجل العدالة الضريبية."

وقد وقعت 230 منظمة حتى الآن على تعهد حملة التعبئة المشتركة من أجل العدالة الضريبية ، [The Fair Share Commitment](#) ، بما في ذلك عدد هائل من النقابات الاعضاء في الاتحاد الدولي للخدمات العامة. يسلط البيان الضوء على الغضب الذي يشعر به الناشطون في هيئات المجتمع المدني من جراء تمنع الشركات واغنياء العالم في دفع نصيبهم العادل في الضرائب، والحاجة الملحة لتحقيق العدالة الضريبية.

وقاد قامت نقابات منتسبة الى الاتحاد الدولي للخدمات العامة وحلفاء من هيئات المجتمع المدني بتنظيم أنشطة مختلفة حول حملة العدالة الضريبية في شهر يونيو، في اطار اليوم العالمي للخدمات العامة وذلك في العديد من البلدان بما فيها مصر، والهند، وغانا، واوغندا، واليابان. واحتجت نقابات الخدمات العامة في اوروبا، في اطار الاسبوع الاوروبي لحملة " لا للتقشف، نعم للعدالة الضريبية"، على تخفيض أعداد موظفي جباية الضرائب في 27 دولة اوروبية، تخفيضاً هائلاً.

واقر مجلس الاتحادات النقابية العالمية بالاجماع ان العدالة الضريبية ذات اولوية قسوة في حملته: "الخدمات العامة ذات نوعية - لنعمل فوراً".

اضافت بافانيللي "رغم أهمية الالتزام الذي قدمته دول مجموعة الثماني هذا الاسبوع لمحاربة التهرب الضريبي والملاذات الضريبية، فاننا ندعوهم لاتخاذ إجراءات سريعة وعملية. في زمان تدابير التقشف المضللة والتي تشمل الخصخصة القسرية وخفض الإدارات الضريبية ، اصبح الفساد يشكل فضيحة مزدوجة. ندعو الحكومة اليونانية الى وقف قرار إغلاق مكاتب الضرائب في جميع أنحاء البلاد، والذي بدأ تنفيذه هذا الاسبوع".

"على أثر العرض الذي قدمه الاتحاد العالمي لصحافة الاستقصاء حول الملاذات الضريبية، ومناقشات مجموعة الثماني حول اصلاح النظم الضريبية وتصاعد التحركات المدنية في اماكن مثل البرازيل من جراء فرض ضرائب غير عادلة واساءة استخدام المداخل الضريبية، لم تعد مسألة الضرائب، مسألة تقنية بل اصبحت مصدر قلق سياسي عالمي يتجاهل قادة العالم خطورتها".

"إن كافة البلدان بحاجة الى العائدات الضريبية لتقليص الفقر والقضاء على عدم المساواة من خلال تمويل خدمات عامة حيوية كالصحة والتعليم".

لقد فهم العالم أن التهرب الضريبي من قبل الشركات الكبرى تقوض الإنفاق العام، تلك الشركات التي تنشط للترويج لايدولوجياتها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

تؤكد حملة التعبئة المشتركة من أجل العدالة الضريبية على ما يلي:

- يرفع الناس في جميع انحاء العالم، في الجنوب كما في الشمال، اصواتهم متحدين حول مطلب مشترك: حان الوقت لفرض الضريبة العادلة
- يجب العمل على تحقيق العدالة الضريبية للقضاء على الفقر، وعدم المساواة، والتغير المناخي

- يجب ان تدفع الشركات المتعددة الجنسيات، ورجال المال واصحاب الثروات الباهظة حصتهم العادلة من الضرائب
- يجب انهاء الانظمة الوطنية والعالمية الداعمة للتهرب الضريبي وللملاذات الضريبية
- على الحكومات تأمين الادارات الضريبية التي تدير الضرائب العادلة، والتصاعدية ، والشفافة، ويجاد الموارد الضرورية لها
- حان الوقت لكي ينعم المواطنون في كل بلد بحصتهم العادلة من الخدمات العامة والحماية الاجتماعية.

بعمل مشترك عابر للحدود، يناضل الشركاء في التحرك العالمي الجديد للعدالة الضريبية ، لانهاء الملاذات الضريبية، والتهرب من دفع الضرائب والفساد، ولارساء أنظمة ضريبية تصاعدية تشمل الضريبة على المعاملات المالية وتكبح المضاربة.

جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي للخدمات العامة ونقاباته الاعضاء، تعهدت مجموعات بالانضمام الى حملة مشتركة وقدمت المبادرات كالتحالف العالمي من اجل ضريبة عادلة، ومجلس الاتحادات النقابية العالمية، اكشن ايد *Action Aid*، اوكسفام *Oxfam* ، جوبيلي سوث *Jubilee South* وغيرهم، لمعرفة المزيد يرجى زيارة الموقع .([www.gatj.org](http://www.gatj.org)).